

الوصاية الذكورية على أجساد النساء تساهم في حظر سكنهن في الفنادق بمفردهن

حرمان السيدات من الإقامة بالفنادق دون محرم علامة على استمرار التمييز ضدهن



الآداب العامة في بعض الدول العربية تقتضي أن يكون برفقة المرأة محرم



الانفراد بالنفس في المنزل غاية لا تتحقق دائما

بل إن أي زوجة تحاول الانفراد بنفسها ولو ليوم واحد للترفيه عن نفسها والاستمتاع بجواء هادئة لا يمكن لها تحقيق مرادها دون الحصول على إذن مسبق من الرجل، بحكم أن القواعد المعمول بها تجعل ولاية الذكر على الأنثى غير محدودة وليس لها سقف. وتبدو الإشكالية أقل تأثيرا على النساء في المغرب، فالفنادق لا تمنع استئجار المرأة غرفة بمفردها، إلا لو كانت من نفس المدينة، بدعوى محاربة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، أما إذا ذهبت فتاة من منطقة لتقيم في فندق بمنطقة بعيدة عن مقر سكنها المدون ببطاقة الهوية الشخصية فإنها تستطيع الحجز والإقامة.

مهما ارتفع منسوب التحضر والمدنية والتحضّر مازال هناك سقف وخطوط حمراء تحيط بالنساء لا يستطعن تجاوزها

وتعكس الحادثة ومما يتلاقى معها فكريا من جانب المنشآت الفندقية أن المجتمع يرفض محاولات الاعتراف باستقلالية المرأة وحققها في اختيار نمط الحياة الذي يناسبها بفعل خطابات اعتادت التحريض ضدها واختزلها في مجرد وعاء لتفريغ الشهوات وتحميلها مسؤولية انتشار وقائع التحرش ونشر الفساد الأخلاقي في المجتمع. ويصعب فصل ثقافة العيب التي ترتبط بإقامة المرأة وحدها بغرفة فندقية عن وجود شبه اتفاق على حتمية إخضاعها لتستمر مجرد تابع لا يمتلك الإرادة، وما يغذي هذا الاتفاق الذي ينتهك الحد الأدنى من الحقوق والحريات النسائية عن بعض الحكومات وحينما تركت الطالبات الجامعية دينا عثمان ببلدتها في محافظة المنوفية

وأكدت انتصار السعيد الناشطة الحقوقية في مجال المرأة بمصر أن استمرار الوصاية الأخلاقية على النساء في المجتمعات العربية هو تكريس واضح للعنف النفسي واللفظي والجسدي ضدهن، لأن القضاء على النظرة الذكورية للمرأة لن يتحقق دون تفعيل القوانين والدساتير التي تنص على تجريم التمييز والعنصرية ومحاسبة المتورطين في أفعال مهينة بحق السيدات. وأوضحت لـ"العرب" أن السماح للأجنيبات بالإقامة في الفنادق بشكل منفرد دون وصي عليهن مقابل حرمان العربيات من هذا الحق في بعض المجتمعات يبعث برسائل مهينة عن المرأة الشرقية، ويصورها على أنها دون الرجل سوف تسير في طرق الشبهات، وهذا الواقع يعطي لضعاف النفوس ممارسة العنف ضدها بداعي تقويم سلوكها والحفاظ على الآداب العامة.

مقاضاة الحكومة المصرية

ما حرك المياه الراكدة في أزمة الوصاية المفروضة على المرأة المصرية بحرمانها من الإقامة في الفنادق بمفردها دون محرم، أن حقوقيين لجأوا إلى مقاضاة الحكومة أمام المحكمة الإدارية واختصموا وازارتي الداخلية والسياحة للحصول على حكم قضائي ملزم، يقضي بأحقية أي سيدة في السكن بالفنادق والمنشآت السياحية دون اشتراط وجود وصي عليها من أقاربها. واتهمت الدعوى القضائية الحكومة والمنشآت الفندقية بممارسة العنصرية والتمييز الأعمى ضد المرأة بحرمانها من الحق في السكن المنفرد قبل بلوغها سن الأربعين، في حين يُتاح لأي مراهق أو رجل الحجز في الفنادق متى وكيفما شاء، ما يشكل اضطهادا واستهدافا للنساء وتحقيرا من شأنهن، رغم أن الدستور يجرم العنصرية بين أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس. أحدثت القضية صدمة لكثير من الشرائح النسوية التي كانت تعتقد أن المرأة المصرية وصلت إلى مرحلة غير مسبوقه من المكاسب والحقوق، باعتبار أن منع النساء من الإقامة بالفنادق بشكل منفرد مسألة لم تسلط عليها الأضواء من قبل، أو يتم فتح نقاش مجتمعي وحقوقى حولها، لكن الوقائع التي أفردتها سيدات على شبكات التواصل الاجتماعي جعلت البعض في حالة ذهول. وتحظى الدعوى القضائية بتأييد نسائي غير محدود، من سيدات عابيات أو منظمات وجمعيات معنية بحقوق

رغم تطور التشريعات التي تعنى بحقوق المرأة في الدول العربية، ورغم المكانة الاجتماعية التي حظيت بها، فإنها ما تزال حبيسة نظرة دونية تركز للوصاية عليها بمنعها من الإقامة بالفنادق والمنشآت السياحية دون أن يكون برفقتها "محرم" وذلك بدعوى عدم الانزلاق الأخلاقي وإقامة علاقات خارج إطار الزواج، حفاظا على الآداب العامة.

المصرية، لترافق والدتها في رحلة علاج بالقاهرة استمرت ثلاثة أيام، نظروف مرض والدها وسفر شقيقها الوحيد خارج البلاد، أبلغتها المستشفى بأنه نظروف جائحة كورونا ممنوع وجود مرافق مع المريض داخل الغرفة، فاضطرت للذهاب إلى أحد فنادق وسط العاصمة للمبيت فاصطدمت بقرار منعها.

حاولت الفتاة التي لم يتجاوز عمرها 22 عاما الاستفسار عن سبب رفض إدارة الفندق الحجز لها للإقامة بإحدى الغرف رغم تقديمها ما يثبت أنها ترافق والدتها في رحلة علاج، فجاء الرد بان "كل امرأة أقل من أربعين عاما ممنوعة من المبيت وحدها في فنادق الثلاث الأب والأخ والعم والخال، وأن هذه التعليمات رسمية لا يمكن تجاوزها". وقالت الفتاة لـ"العرب" إنها اضطرت للتواصل مع صديقة لها بالقاهرة لاستئذانها في المبيت عندها لليلة واحدة حين تديبر ظروفها في الصباح.

وهناك فنادق يصل تعاملها مع النساء حد الطرد كأنهن ارتكبن جريمة أخلاقية مجرد طلب إحداهن استئجار غرفة دون إدراك لإمكانية عدم وجود بدائل لدى المرأة، ما قد يدفعها للمبيت في الشارع أو في أماكن غير آمنة، وتتعرض لمخاطر ربما تصل حد الاعتداء الجنسي عليها، مع أنها لجأت إلى الفندق لحماية نفسها.

ويبلغ التمييز ضد المرأة مدها عندما تسمح فنادق الخمس نجوم والمصنفة فاخرة للنساء من مختلف الأعمار بالإقامة فيها من غير شروط، كان المستهدف بالمنع الفئات الأقل دخلا التي تختار فنادق أقل في التصنيف، بينما تستطيع أي سيدة تمتلك الوفرة المادية أن تقيم بالمنشآت الفندقية المميزه في أي وقت ولا أحد يجرو على اتهامها مسبقا أو ينظر لها بطريقة مريبة أو يشك في سلوكها أنها منحرفة.

تتجلى أحد ملامح هذا الصراع في الآليات الحفاظ على الأخلاقيات والآداب العامة، فلا تزال المرأة في بعض الدول العربية محرومة من الحق في الإقامة بالفنادق والمنشآت السياحية دون أن يكون برفقتها أحد الأوصياء عليها، أو بمعنى أدق "محرم"، بدعوى الحد من انزلاقها في دائرة الشبهات أو إقامة علاقات خارج إطار مؤسسة الزواج.

ورغم أن السعودية التي كان يُنظر إليها على أنها ضمن البلدان التي تمارس العنصرية ضد المرأة سبقت دولا أكثر انفتاحا بإتاحة السكن المنفرد للنساء بالفنادق دون وصاية أسرية أو محرم، ما زالت هناك حكومات تمارس التمييز ضد المرأة وتحرمها من الحجز بالفنادق دون رفيق عائلي. ويبدو أن هناك ما يشبه الاتفاق على أن حرمان النساء من الإقامة بمفردهن في الفنادق السياحية قليل بالحد من انتشار العلاقات الجنسية المشبوهة، في اتهام مسبق وغير مبرر للمرأة، مهما كانت سلوكياتها وأخلاقها، بأنها مؤهلة للانحراف، طالما أنها صارت تعيش وحدها بشكل مستقل بعيدا عن رقابة العائلة.

وما يعرقل مساعي تكريس حق المرأة في الحياة الخاصة أن الأغلبية تربط بين استقلالية الأنثى وحققها في التحرك بارية وبين الحفاظ على الشرف والأخلاق، في ظل أن الثقافة المتوارثة عمقت في الأذهان فكرة المرأة اللعوب التي يصعب لجمها جسديا. وحينما تركت الطالبات الجامعية دينا عثمان ببلدتها في محافظة المنوفية

أميرة فكري
كاتبة مصرية

ما زالت الكثير من النساء في مجتمعات عربية بعينها يواجهن اضطهادا من نوع خاص، فرغم المكتسبات التي حظيت بها المرأة في دول عديدة على مستوى التمكين والخروج للعمل والتحرر من الأسر العائلي بسن تشريعات تحفظ لها مكانتها وكرامتها، إلا أنها ما زالت محرومة من الحد الأدنى للخصوصية والاختلاء بالنفس، ولو كان عن طريق الإقامة بأحد الفنادق.

وتهيمن على بعض الحكومات أفكار محافظة، تبدو فيها المرأة الحلقة الأضعف والضحية الأبرز ضمن الصراع القائم بين المجتمعات والمؤسسات النظامية حول مبادئ الحفاظ على العادات والتقاليد، ومهما ارتفع منسوب التحرر والمدنية والتحضّر هناك سقف وخطوط حمراء تحيط بالنساء لا يستطعن تجاوزها.

انتصار السعيد
استمرار الوصاية على النساء تكريس واضح للعنف النفسي ضدهن
عبير سليمان
التعامل مع المرأة على أنها بحاجة لرقيب تحريض علني ضدها

